Muthanna Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية

Employment policies in Iraq: The challenges of population growth, the role of the state and the private sector

Hani Malik Atshan ALAskari*

* Dhi Qar Education Directorate/ Dhi Qar/ Iraq.

Abstract

Understanding the demographic structure and population pressure is extremely important because it affects the various aspects of life, the labour market, and economic growth. Accordingly, this study dealt with the issue of population pressure and the challenges of the employment policy in the Iraqi economy based on the increasingly large numbers of the Iraqi labour force, especially the youth. These challenges were highlighted by analyzing population developments and the size of the Iraqi labour force. On the one hand, the structural imbalance in the Iraqi labour market is analyzed by analyzing the percentage of the contribution of the sectors of the national economy in operating the Iraqi labour force. On the other hand, the most important strategies or mechanisms that must be done quickly to face these challenges were reviewed. Also, this research reviewed several policies and procedures, whether those are related to the public or private sector. The study concluded that one of the most critical challenges facing employment policy in Iraq is the steady population pressure and the high percentage of young people entering the labour market. Suppose the percentage of the young group reached about 27% of the total population in Iraq. It was offset by the inability of the Iraqi economy to absorb this significant increase in the size of the labour force due to the lack of diversification of the economy, which in turn was reflected in the imbalance of the sectoral structure and, thus, the imbalance of the labour market.

Information

Received: 14/12/2023
Revised: 1/1/2024
Accepted: 15/1/ 2024
Published: 31/3/2024

Keywords:
employment policy
population development
Iraqi labour force
labour market imbalance
Reform policies

سياسات التشغيل في العراق وتحديات النمو السكاني: دور الدولة والقطاع الخاص

هاني مالك عطشان العسكري*

* مديرية تربية ذي قار/ ذي قار/ العراق.

الملخص

ان فهم التركيبة الديموغرافية والضغط السكاني امر بالغ الاهمية لأنه يؤثر على مختلف جوانب الحياة وله اثار مهمة على سوق العمل والنمو الاقتصادي , فزيادة مستمرة في حجم السكان مقابل ضعف الاستجابة يعني محدودية القدرة على التشغيل وعدم تغطيتها جغرافيا فضلا عن استمرار ارتفاع معدلات البطالة وغيرها من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. وعليه تناول هذا البحث موضوعة الضغط السكاني وتحديات سياسة التشغيل في الاقتصاد العراقي في ضل تزايد الاعداد الكبيرة لقوى العمل العراقية ولاسيما الشباب , حيث تم تسليط الضوء على هذه التحديات من خلال تحليل تطورات السكان وحجم قوة العمل العراقية , من جهة وتحليل الاختلال الهيكلي في سوق العمل العراقي عن طريق تحليل نسبة مساهمة قطاعات الاقتصاد الوطني في تشغيل قوة العمل العراقية من جهة اخرى , كما وتم استعراض اهم الاستراتيجيات او الاليات التي يجب ان تفعل بصورة سريعة من اجل مواجهة هذه التحديات , حيث استعرض البحث جملة من السياسات والاجراءات سواء تلك المتعلقة بالقطاع العام او الخاص.

وتوصل البحث الى ان من اهم التحديات التي تواجه سياسة التشغيل في العراق هو الضغط السكاني المطرد وارتفاع نسبة الداخلين الى سوق العمل وهم الشباب اذا بلغت نسبة الفئة الشابة بنحو 27% من مجموع السكان في العراق. يقابله عدم قدرة الاقتصاد العراقي على استيعاب هذا التزايد الكبير في حجم القوة العاملة بسبب عد تنوع الاقتصاد الذي انعكس بدوره على اختلال الهيكل القطاعي وبالتالي اختلال سوق العمل.

الكلمات المفتاحية: سياسة التشغيل , تطورات السكان , قوة العمل العراقية , اختلال سوق العمل, سياسات الاصلاح.

* Corresponding author: E-mail addresses: haniimalekk@gmail.com.
2024 AL – Muthanna University. DOI:10.52113/6/2024-14-1/67-76

المقدمة

ان التصدي لمشكلة التشغيل في الاقتصاد العراقي يحتاج الى انتهاج اليات عمل تأخذ بنظر الاعتبار امكانات ومحددات عمل القطاعين العام والخاص , وضمن اشتراطات مرحلية معينة وهي مرحلة الانتقال من الاقتصاد المركزي الى اقتصاد السوق. ان التعويل على القطاع العام الى الابد في ايجاد فرص العمل وتشغيل اليد العاملة يفرض مهام ومسؤوليات ضخمة على هذا القطاع الذي يعاني من الهشاشة وتضخم التوظيف الذي اخذ يزداد عاما بعد اخر , بسبب تزايد اعداد الداخلين الى سوق العمل , نتيجة المعدلات المرتفعة لنمو السكان وارتفاع وتيرة الهجرة وتضخم المدن , وزيادة مخرجات التعليم , يرافقه قطاع خاص متواضع وهش ومستنزف هذا من جانب من جانب اخر يعاني القطاع الخاص في العراق من غياب اهم عناصر الجذب وهي بيئة ممارسة الاعمال , مما يفرض تحديات ومسؤوليات كبيرة بتبني سياسات تشغيل طموحة يتطلبها حجم البطالة ومعدلاتها المرتفعة في العراق.

ان البنية الاقتصادية القطاعية للاقتصاد العراقي لها الدور الكبير في نمط التشغيل الحالي , فخصائص الاقتصاد العراقي التقنية والتنظيمية يعكسها هذه النمط من التشغيل المبدد للموارد الاقتصادية (النفط بصورة خاصة) فهذا النمط يعمل حاليا على استيعاب جزء يسير من اجمالي الايدي العاملة في فرص متدنية الانتاجية بل وعديمة الانتاج في الغالب , بدلاً من استخدام هذه الموارد في خلق تنمية اقتصادية حقيقية مولدة لفرص العمل باستمرار.

وهذا يعني ان دور الدولة في التشغيل قد يتراجع باستمرار وبالذات في قطاعات التنمية الحقيقية التي تعاني من التخلف والاهمال في ضل التراجع الكبير في دور القطاع الخاص.

ان مشكلة التشغيل في العراق هي اكبر واهم من البطالة , فعندما يجسد نمط التشغيل الحالي الطابع اللاانتاجي للاقتصاد العراقي ويعمل على اعاقة تحقيق التنمية الحقيقية من خلال التركيز على تهيئة فرص العمل في القطاع الحكومي (التوظيف مقابل الصوت الانتخابي) فان هذا النمط دون شك سيعمل على تفاقم مشكلة البطالة وعلى استدامتها وسيصبح هو الاساس في مشكلة البطالة بدلا من ان يكون احد الحلول الرئيسية.

مشكلة البحث:

سوق العمل في الاقتصاد العراقي يعاني من مجموعة من الاختلالات الهيكلية والتي تنج عنها العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية, كمشكلة البطالة والتفاوت الحاصل في توزيع الاجور, وعدم توزيع قوة العمل بين قطاعات الاقتصاد المختلفة بشكل متناسب, مما جعل التركيبة الديمغرافية , والضغط السكاني والتغيرات الناجمة عنها هي اساس تشكل العديد من المشاكل البنيوية الحالية في الاقتصاد العراقي. ولذا فان القوة الهائلة للنمو السكاني , تفرض ضرورة ان يأخذ في الاعتبار أي جهد لتحقيق الاستقرار والتنمية, مستوى النمو السكاني في رسم السياسات في المستقبل , كون النمو السكاني يمثل تحدياً جدياً في وجه أي سياسة تسعى للقضاء على الفقر ومعالجة مشكلة البطالة لا سيما بين الشباب.

اهمية البحث:

يكتسب البحث اهميته من كونه يحاول تسليط الضوء على التوسع في السكان في سن العمل , وما يصاحب ذلك من توسع في القوى العاملة , يمكن ان يمثل حالة مواتية لمسار النمو الاقتصادي المستدام اذا استطاع الاقتصاد الوطني على خلق وظائف كافية لاستيعاب الدخول المضطرد والسريع الى سوق العمالة

هدف البحث:

يهدف البحث الى بيان مفهوم سياسات التشغيل واهدافها , ثم تسليط الضوء على تطورات السكان في العراق والضغوط الديمغرافية الناتجة عن التوسع السكاني من خلال تحليل تطور السكان ومعدلاته نموه , ثم طرح جملة من السياسات والترتيبات والتي من شأنها ان تعيد الفاعلية لسياسات التشغيل في الاقتصاد العراقي وبالتالي المساهمة في الحد من التطورات السكانية وما تفرضه من ضغوط باتجاه سياسات التشغيل والداخلين الى سوق العمل.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها , ان العراق وعلى الرغم من ولوجه في مرحلة موهبته الديمغرافية ,إلا انه لم ينجح في ترجمة نافذة الفرص الديمغرافية الى مسار نمو اقتصادي مستدام وبصورة موازية توفر الفرص للعراقين والتحرر من الفقر وتبعاته وذلك بسبب الفشل في توجيه الطاقة الديمغرافية الى الجهد الانتاجي وتوليد وظائف كافية وتحقيق سوق عمل شامل ولائق لجميع العاملين

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج التحليلي عن طريق ما يتم عرضه من معلومات وادبيات وبيانات ذات صلة بموضوع البحث.

الاطار النظري

اولا. سياسة التشغيل المفهوم والاهداف

1. مفهوم سياسات التشغيل.

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) سياسة التشغيل بانها مجمل الوسائل المعتمدة من اجل اعطاء الحق لكل انسان , وتكيف اليد العاملة مع احتياجات الانتاج. في حين عرفها المكتب الدولي للعمل على انها رؤية ضمن اطار متفق عليه يربط جميع التدخلات في جانب العمل مع جميع اطراف المصلحة , وبالتالي فانه يشير الى مجموعة من التدخلات المتعددة الابعاد والتي يراد بها تحقيق الاهداف الكمية والنوعية المحددة للعمل في بلد معين , كما وانها تعرف على انها السياسة التي تهدف الى تحقيق العمالة الكاملة وتنمية فرص العمل بشكل يتناسب كمياً وكيفياً مع مختلف الصناعات والمناطق , او انها مجموعة ما يتخذ من قرارات وتشريعات حكومية واتفاقيات ثلاثية الاطراف (الحكومة , اصحاب العمل , ونقابة العمال والهادف الى تنظيم ووضع الضوابط والمعايير لأداء سوق العمل (جباري , 2015 :42).

2. اهداف سياسات التشغيل.

تسعى كل دولة الى تحقيق مجموعة من الاهداف سواء الاقتصادية منها او الاجتماعية من وراء السياسة التشغيلية التي تطبقها للتشغيل , فهي تهتم بالمستوى المعاشي والمؤشرات الاقتصادية وحل الكثير من المشاكل الاجتماعية كالجريمة وانحراف الشباب واتجاهاتهم , لذا فان الهدف الرئيس للحكومات او المشروع الاقتصادي من خلال اتباعه سياسات تشغيل معينة يهدف الى تحقيق مجموعة من الاهداف (العكايشي, 2016: 55).

أ. تعين العاملين من ذوي المهارات المناسبة سواء الفنية او الشخصية في الاماكن المناسبة والتأكد من ان العاملين المعينين في الوظائف هم مؤهلين لتنفيذ الواجبات المكلفين بها من حيث التأهيل العلمي والمهني المناسب من خلال تقيم ادائهم.

ب. العمل على وضع اجراءات تشغيل عادلة وفعالة تتفق مع تشريعات العمل والمساواة والتنويع في السياسات والممارسات وضمان تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص المؤهلين حسب فرص العمل المتاحة , وتنمية مهارات وقدرات قوة العمل.

ج. تحديد قوانين وتشريعات العمل ولا سيما الاطر القانونية وتكون بيد الدولة.

د. تشغيل قوة العمل ذات الانتاجية العالية لا سيما الموظفين الماهرين الذين يتمتعون بقدرات عالية على العمل.

ه. تشجيع اشراك العاملين في عملية اتخاذ القرار , تقدير احتياجات الاقتصاد من قوة العمل

و. مشاركة جميع الاطراف في سياسة التشغيل كالدولة والبرلمان والاحزاب والقطاع الخاص وجميع الاطراف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ثانيا. السكان والمتغيرات المجتمعية في العراق

1. النمو السكاني يشكل تحدياً تنموياً في العراق.

شهد العراق خلال العقود الستة المنصرمة نمواً سكانياً مرتفعا , حيث بلغ عدد السكان في سنة 1947 حوالي (4.8) مليون نسمة , ارتفع الى (6.3) مليون نسمة في سنة 1957 , اي بمعدل نمو سنوي قدره (2.6%) للمدة (1947 – 1957) ثم ارتفع بعدها الى (12) مليون نسمة سنة 1977 بمعدل نمو سنوي قدره (3.2%) للمدة (1957- 1977). ثم ارتفع في سنة 1987 الى حوالي 16.3 مليون نسمة وبمعدل نمو سنوي قدره (3.1%) للمدة (1977 – 1987) , ثم ارتفع الى 22 مليون نسمة سنة 1997 وبمعدل نمو قدره (3%) للمدة (1987 -1997). وفي سنة 2009 وصل عدد سكان العراق الى 31.6 مليون نسمة وبمعدل نمو قدره (3.0%) للمدة (1997 – 2009) وفي العام 2020 بلغ عدد السكان 40 مليون نسمة. واستناداً لبيانات وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء فان المؤشرات السكانية تشير الى ان عدد سكان العراق قد بلغ 42 مليون نسمة في عام 2022 ويتوقع ان يرتفع الى 51 مليون في عام 2030 مع معدل نمو سكاني هو من بين المعدلات الاعلى في العالم ويقدر بـ 2.3% سنويا.(المجموعة الاحصائية السنوية , 2021: 40).

من خلال تفحص معطيات الجدول (1) , يلاحظ ما يشهده العراق على مستوى النمو السكاني من تطور ملحوظ بصورته المطلقة , وان الارقام المطلقة للزيادات السكانية لم تتأثر بالتراجع الذي يشهده الاقتصاد العراقي , او الحروب والصراعات التي مر بها. اذ بلغ عدد السكان في العراق (40.150) مليون نسمة حسب اسقاطات السكان لعام 2020 , منهم (20.284) مليون نسمة من الذكور وبنسبة (51) % من مجموع السكان مقابل (19.865) مليون نسمة للإناث وبنسبة (49) % من مجموع السكان. كما وبلغت نسبة عدد سكان المناطق الحضرية الى اجمالي السكان نحو 70% مقابل نسبة 30% من مجموع السكان يسكنون المناطق الريفية.

جدول (1) تقديرات عدد سكان العراق للمدة 2015 - 2030

السنة	عدد السكان (مليون) نسمة
2015	32.212
2016	36.169
2017	37.139
2018	38.124
2019	39.127
2020	40.150
2021	41.190
2022	42.248
2023	43.324
2024	44.414
2025	45.520
2026	46.639
2027	47.771
2028	48.914
2029	50.061
2030	51.211

المصدر : وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء , المؤشرات السكانية 2021.

وبالنظر الى بيانات الجدول (2) الذي يبين اسقاطات سكان العراق حسب فئات العمر والجنس لعام 2020, يعطي مؤشراً اخر على ان المجتمع العراقي من المجتمعات الفتية , حيث ان الفئة العمرية الاقل من 15 سنة شكلت نسبة 40% من مجموع السكان , في حين شكلت الفئة العمرية (15-29) سنة من مجموع السكان نسبة بلغت 27% وهم السكان الشباب حسب التعريف الوطني للسكان في العراق. اما الفئات العمرية (30 -44) سنة فجاءت بالمرتبة الثالثة وبنسبة بلغت 17% وهذه النسبة هي التي تمثل المحرك الرئيس للسكان في سن العمل. فيما بلغت نسبة عدد السكان من الفئة العمرية (45-64) سنة نحو 11%, في حين تشكل الفئة السكانية من 65 سنة فاكثر نسبة 3%

من مجموع السكان , وتتوقع وزارة التخطيط العراقية في ضوء الاسقاطات السكانية ان يصل عدد سكان العراق الى 51 مليون نسمة عام 2030. ومعدل نمو سكان العراق حاليا يبلغ 2.6% وهو الاعلى في العالم , اذ يبلغ معدل النمو السكاني العالمي 1.17% فيما يبلغ هذه المعدل في الوطن العربي 1.6% وهذه النسبة هي في تزايد وبحسب ارقام وزارة التخطيط العراقية تعني قرابة المليون نسمة زيادة سنوية اي عشرة ملاين نسمة كل عشر سنوات (الإسكوا, 2020: 10).

ويعد العراق من الدول التي تتميز بمعدلات نمو سكاني مرتفع , اذا ما يزال معدل الخصوبة الكلية في العراق (طفل لكل امرأة في عمر الانجاب 15- 49 سنة) مرتفعاً مقارنة بدول العالم والدول العربية , حيث يبلغ المعدل العالمي 2.5 ولادة حية لكل امرأة في سن الانجاب. وحتى عند المقارنة مع دول الجوار حيث بلغ معدل الخصوبة في السعودية 3 مولودا حيا لكل امرأة في سن الانجاب , في حين بلغ في العراق 4.2 مولودا حيا عام 2013 (المجلس الاعلى للسكان ,2015: 10). ولكن انخفض في العام 2018 حتى بلغ 3.9 مولودا حيا لكل امرأة (وزارة التخطيط , 2018: 12).

جدول (2)اسقاطات سكان العراق حسب فئات العمر والجنس لعام 2020

فئات العمر	ذكور	اناث	المجموع	النسبة المئوية للفئات
4 – 0	3024214	2866746	5890960	14.6
9 – 5	2822382	2656893	5479275	13.6
14 – 10	2522382	2354725	4877107	12.1
19 – 15	2213139	2091049	4304188	10.7
24 – 20	1933205	1784138	3717343	9.2
29 – 25	1516267	1474281	2990548	7.4
34 – 30	1327698	1366294	2693992	6.7
39 – 35	1131686	1193126	2324812	5.7
44 – 40	1067159	1081408	2148567	5.3
49 – 45	788663	812079	1600742	3.9
54 – 50	465011	579081	1044092	2.6
59 – 55	528635	553206	1081841	2.6
64 – 60	364063	397915	761978	1.8
69 – 65	239655	249659	489314	1.2
74 – 70	156355	157334	313689	0.7
79 – 75	82356	99232	181588	0.4
80+	101953	148185	250138	0.6
المجموع	20284823	19865351	40150174	100

المصدر : وزارة التخطيط , المجموعة الاحصائية السنوية 2020- 2021 جدول 12/7

ان فهم التركيبة الديموغرافية والضغط السكاني امر بالغ الاهمية لأنه يؤثر على مختلف جوانب الحياة وله اثار مهمة على سوق العمل والنمو الاقتصادي وتقديم الخدمات الصحية والخدمية , فزيادة مستمرة في حجم السكان مقابل ضعف الاستجابة يعني محدودية القدرة على التشغيل وتقديم الخدمات وتغطيتها جغرافيا استمرار ارتفاع معدلات البطالة وغيرها من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

2. واقع العمل والتوظيف في الاقتصاد العراقي.

يوظف القطاع العام في العراق اقل من نصف اجمالي القوى العراقية العاملة , اما القطاع الخاص وفي ضل وحداته الاقتصادية الرسمية وغير الرسمية فانه يشغل الجزء الاخر من القوى العاملة , وتتميز القوى العاملة العراقية بانها مدفوعة في جزء كبير منها بالمساهمة المرتفعة للنفط في الناتج المحلي الاجمالي , وبيئة اعمال غير نظامية وسطحية نتيجة سنوات من الحروب والاضطرابات السياسية , الامر الذي ادى الى ان تعمل نسبة كبيرة من هذه العمالة في وحدات اقتصادية غير رسمية , اذ شهدت السنوات الاخيرة مدا تصاعديا في عدد العاملين في القطاع العام مشكلا ضغطاً على موارد الدولة انعكس على تفاقم مشكلة العجز في الموازنات العامة بسبب تضخم مدفوعات الاجور والرواتب , لا سيما وان القطاع العام يوفر فرص عمل جذابة وتوظيف مستقر ورواتب مجزية , مما دفع بخريجي الجامعات والشباب بشكل عام عن البحث عن العمل في القطاع العام , نتج عنه تفاقم مشكلة البطالة وانخفاض الانتاجية , فبسبب هذا التوجه نحو القطاع العام وتركز اهتمام الخريجين والعاملين على اكساب المهارات ذات الصلة بوظائف القطاع العام ادى الى عدم تطابق المهارات في سوق العمل (منظمة العمل الدولية , 2021: 10).

وقد بلغ حجم القوى العاملة في العراق لعام 2020 بنحو 11 مليون نسمة , ومع الاخذ بنظر الاعتبار توقعات ورقة الاصلاح البيضاء بان يدخل خلال المدة (2020-2030) سوق العمل في العراق حوالي 5 ملاين شخص جديد فان اجمالي حجم القوى العاملة سيبلغ 16 مليون شخص بحلول عام 2030, فظلاً عن ذلك فقد ارتفعت اعداد العاملين بصفة ملاك دائم خلال المدة (2004 – 2021) بأكثر من

ثلاثة اضعاف , حيث كان عدد الموظفين عام 2004 بنحو 1.4 مليون ارتفع الى 3.2مليون عام 2021 ليبلغ اجمالي العاملين في الدولة العراقية من اجمالي القوى العاملة 32% في العام 2020 (المرسومي ,2022 :8). ان هذا التوسع الكبير في التوظيف في الدولة العراقية شكل ضغوطاً على موارد الدولة المالية لتغطية رواتب الموظفين التي كانت اسرع نمواً في موازنات الدولة , حيث ارتفعت بنحو (400%) بالقيمة الحقيقية للمدة (2004-2021) لتصبح اكبر مكون للنفقات العامة بنسبة (74%) من النفقات المقدرة لعام 2020 (الورقة البيضاء, 2020: 12).

3. اختلال قطاعات الاقتصاد وتحديات ضغط السكان.

عند تفحص بيانات الجدول ادناه يتبين حجم الاختلال في توزيع قوة العمل العراقية في قطاعات الاقتصاد الرئيسة ، لاسيما الزراعة والصناعة عند مقارنتها , بقطاع الخدمات. اذ يعكس هذا الاختلال مدى تركز قوة العمل في قطاع معين دون بقية القطاعات، كما يعكس هذا النمط ايضاً من توزيع القوى العاملة الاختلال الجوهري في قطاعات الاقتصاد الوطني ذاتها.

ويمكن الوقوف على هذا الاختلال في سوق العمل العراقي من خلال الجدول الاتي :

جدول (3) الاسهام القطاعي في الناتج وقوة العمل للمدة (2003- 2020)%

السنة	الزراعة		الصناعة		التعدين		الخدمات	
	GDP	قوة العمل	GDP	قوة العمل	GDP	قوة العمل	GDP	قوة العمل
2003	8.32	10.01	1.02	10.14	68.78	1.83	21.88	78.02
2004	7.43	8.76	1.76	15.99	57.96	2.08	32.85	73.17
2005	6.61	5.33	1.32	10.89	57.83	2.13	34.24	81.65
2006	5.82	6.6	1.54	9.56	55.47	2.19	37.17	81.65
2007	4.92	7.86	1.63	13.08	53.18	2.39	40.27	76.67
2008	3.84	8.16	1.68	15.37	55.73	2.58	38.75	73.89
2009	5.22	4.21	2.61	8.5	43.29	2.56	48.88	84.79
2010	5.01	7.09	2.22	9.94	44.02	2.59	48.75	80.38
2011	4.43	7.63	2.14	10.83	51.86	2.56	41.57	78.98
2012	4.13	8.06	1.78	10.37	64.22	2.68	29.87	78.89
2013	4.02	8.29	1.35	10.74	66.37	2.99	28.26	77.98
2014	4.9	8.52	1.91	11.3	51.7	3.4	41.49	76.87
2015	4.71	9.04	2.11	11.64	59.9	3.18	33.28	76.14
2016	3.9	9.95	2.21	11.94	66.04	3.91	27.85	74.2
2017	1.87	10.20	2.14	12.01	71.03	3.98	24.96	73.81
2018	2.78	9.97	2.01	11.90	71.72	3.88	23.49	74.25
2019	3.7	-	2.06	-	69.24	3.88	25.0	-
2020	5.82	-	2.98	-	58.8	3.88	32.4	-
المتوسط	4.8	8.1	1.9	11.5	59.2	2.9	33.9	77.5

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية

- وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء , المجموعة الاحصائية السنوية
- البنك المركزي العراقي , التقارير الاقتصادية السنوية
- البنك المركزي العراقي , النشرة الاحصائية السنوية
- الاشارة السالبة تشير الى عدم توفر البيانات

ومن قراءة معطيات الجدول رقم (3) اعلاه يتبين ثمة عدد الاختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد والتشغيل بحسب القطاعات وكما يوضحها الجدول (3) والشكل (1) وكالاتي

أ- طوال المدة المدروسة اسهم القطاع النفطي في GDP بنسبة 43.29% عام 2009 كحد ادني وبنسبة 71.72 كحد اعلى عام 2018. بينما لم يساهم في تشغيل القوى العاملة سوى نسبة 3.98 عام 2017. من قوة العمل. هذه يؤشر على ان هذا القطاع يقوض امكانيات توسع فرص العمل في الاقتصاد نتيجة ضعف الطاقة الاستيعابية لهذا القطاع على امتصاص الوافدين الجدد لقوة العمل كونه قطاع يعتمد على كثافة راس المال اكثر من قوة العمل ومن جهة اخرى اصبح هذا القطاع حكرا على العمالة الاجنبية الوافدة حسب ما اشار اليه تقرير شفافية الصناعة الاستخراجية في العراق حيث يعمل في هذا القطاع نسبة كبيرة من العمالة الاجنبية بلغت 97% في حقل الزبير النفطي وعكاس , 74% في حقلي القرنة 2 وبدرة , و 72 % في حقلي الغراف والصبة (p,2021 ,Radi 415).

حيث أن هناك أكثر من 75 ألف عامل اجنبي يعملون في شركات نفط الجنوب حصريا، بينهم وافدون من 52 دولة، تتصدرها العمالة الهندية (13.400 عامل والصين (12.019 عامل)، وبريطانيا (11.280 عامل ومصر (9.751 عامل)، وباكستان (4.213عامل)، وتركيا (3.902 عامل)، وايطاليا (2.052 عامل)، وجنوب افريقيا (1.721 عامل)، والولايات المتحدة (1.352 عامل)، وروسيا (1.140 عامل (القرطاس نيوز , 2022).

ب- يسهم قطاع الخدمات بحوالي (48 %) من الناتج المحلي الاجمالي كحد اعلى طوال المدة (2003 – 2020).فيما تجاوزت نسبة استيعابه (80%) من اجمالي قوة العمل , وهذا يفوق قدرته الاستيعابية بكثير. وكما يعني ذلك ان هذه القطاع هو الوحيد من بين قطاعات الاقتصاد المستوعب لقوة العمل , حيث لم يساهم القطاع الزراعي من قوة العمل سوى نسبة لم تتجاوز (10%) ثم يليه القطاع الصناعي بنسبة اسهام لم تتجاوز 15%. فبسبب سيادة البطالة في القطاع الزراعي وانعدام فرص العمل البديلة في القطاع الصناعي يهاجر العديد من العمال الزراعيين الى المدن بحثاً عن فرص العمل , وحيث ان امكانية القطاع الصناعي ضئيلة فليس هناك سوى القطاع الخدمات , وهكذا اصبح قطاع الخدمات يؤدي دوراً مهما في استيعاب الاعداد المتزايدة من قوة العمل. وكما يوضح ذلك الشكل ادناه.

شكل (1)نسبة اسهام قطاعات الاقتصاد العراقي في GDP وقوة العمل للمدة (2003 - 2020) %

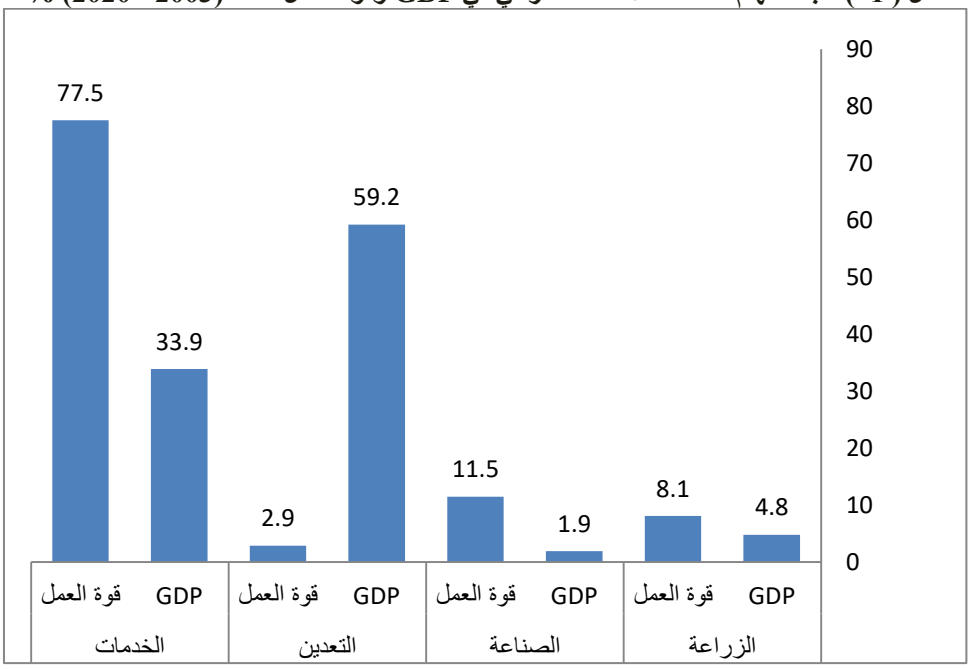

المصدر : عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

ثالثا: الدولة والقطاع الخاص وتحديات سياسات التشغيل في سوق العمل في الاقتصاد العراقي

1. دور الدولة في سياسات التشغيل.

يقع على عاتق الدولة اليوم مسؤولية النهوض بواقع الاقتصاد العراقي, الذي يعاني من الكثير من المشاكل على المستوى السياسي والاقتصادي والامني , وتستطيع الدولة القيام بهذه المهمة من خلال تنشيط الاستثمار والنمو الاقتصادي الذي يقع على عاتق القطاع الحكومي من خلال زيادة نسبة التخصيصات الاستثمارية من مجموع الانفاق الحكومي , والعمل على زيادة كفاءة التنفيذ. ان الاستثمار الحكومي له دور كبير ومهم في تطوير البنى التحتية وهذا بحد ذاته يؤدي الى استيعاب عدد كبير من العاطلين , كذلك فان توجيه الاستثمارات صوب القطاعات المولدة لفرص العمل كالزراعة والصناعة سيسهم في رفع معدلات النمو ومن ثمة رفع معدلات نمو مستوى التشغيل , وفي هذا المجال يمكن انتهاج جملة من السياسات لعل ابرزها الاتي (الكفري, 2013: 79-80).

أ. تنويع الاقتصاد العراقي , لأن استمرار الاقتصاد العراقي في الاعتماد على الريع النفطي , كقاعدة اساسية لمختلف الانشطة الاقتصادية , يعني ان هذا الاقتصاد يسير باتجاه التنمية الانية وليس التنمية المستدامة

ب. تحريك الاستثمارات الحكومية والخاصة باتجاه الانشطة والممارسات الاقتصادية كثيفة الاستخدام للعمالة وعلى وجه الخصوص القطاع الزراعي.

ج. زيادة دور الدولة الاستثماري والانتاجي في الاقتصاد العراقي لأن هذا الدور له تأثيره المباشر في معالجة مشكلة البطالة وتوفير فرص العمل فالدخول بالاستثمارات العامة في المشاريع الصناعية ذات العلاقة بالأمن الاقتصادي سينعكس على تامين مستلزمات بناء القاعدة المادية للاقتصاد العراقي كما وينبغي على الدولة عدم الالتفات للدعوات التي تنادي بتقليص دور الدولة وتحويله من الدور المنتج الى الدور المنظم لأن هذا التحول سيترك اثارا سلبية ملموسة على ظاهرة البطالة في العراق.

د. توسيع انفاق الدولة في مجالات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية من شانه ان يوفر فرص العمل امام العاطلين عن العمل.

ه. لا بد للدولة من القيام بتنظيم وتخطيط تجارتها الخارجية من خلال تشجيع الصادرات والحد من الاستيرادات غير الملحة عن طريق فرض الرسوم الكمركية وتقيد كمياتها وقيمتها من اجل انعاش قطاعات الاقتصاد السلعية المنتجة كي تنمو بالاتجاه الذي يزيد من الطلب على الايدي العاملة العراقية.

و. يجب القيام بوضع استراتيجية وطنية تأخذ بنظر الاعتبار نوعية المؤهلات العلمية بالنسبة للمتخرجين من المدارس او الجامعات وتزويدهم بالمهارات التي يتطلبها سوق العمل من خلال فتح

دورات التدريب الكفيلة بتصحيح الخلل في توازن الفرص المتاحة للشباب وذلك من خلال القيام بالأمور التالية (اسد , 2019: 29).

- العمل على تطوير نظام التعليم في العراق بالاتجاه الذي يؤدي الى تنمية المهارات وايجاد درجة كبيرة من التكامل بين نظام التعليم وسوق العمل
- تأسيس معاهد عليا تركز على البحث والتطوير , والاهتمام بالأجيال الجديدة وجذبها للمعلوماتية وهو ما يتطلب استثمارا نوعيا في التعليم في العراق والاهتمام باللغات الاجنبية
- انشاء مكاتب تشغيل مختصة بخريجي الجامعات
- دراسة تجارب الدول العربية الناجحة في مجال تشغيل الخريجين وبالذات التركيز على مسالة انشاء التعاونيات بين الشباب التي تمول بـ 30% كمنحة وتكفل الباقي المصارف وهذه التعاونيات بالإمكان تنشيطها في العديد من القطاعات وبالذات الزراعة
- الاهتمام ببرامج دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة لما لها من دور في توفير فرص العمل
- يتعين على الدولة وضع سياسات للتشغيل, يتحدد على أساسها العرض والطلب المتوقعين على العمل ، والسياسات اللازمة لخلق التوازن بين عرض العمل والطلب عليه، كما تتحدّد بوساطتها آليات توزيع قوة العمل على القطاعات الاقتصادية كافة)عام، خاص، صناعة، زراعة، خدمات (، وتتحدد بوساطتها أنماط التعليم الأكثر حاجة لتلك العملية، والمؤسسات الاقتصادية الداعمة للتشغيل, ذلك كله انطلاقا من تحديد هيكل الاقتصاد العراقي ، المتوقع مستقبلا الأمر الذي يعني بالضرورة ربط التخطيط الاقتصادي الاستراتيجي بالتخطيط الاستراتيجي للعمل، وتحت اشراف وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على إعداد وتنفيذ تلك الاستراتيجية بوساطة العمل على التواصل مع بقية الوزارات المعنية (عبد الجبار, 2013: ص354- 358).

ز. هناك حاجة ماسة للعمل على تأسيس مؤسسات مالية حكومية متخصصة بتمويل المشاريع الصغير والمتوسطة وبرأسمال يتناسب وحجم التحديات التي تفرضها الظروف الحالية على ان تكون مهمتها ليس فقط التمويل , وانما متابعة عمليات الانفاق لتحقيق الغرض الذي أسست من اجله.

ح. تنظيم عمل العمالة الاجنبية , بتشريع القوانين التي من شأنها تنظم العمالة الوافدة الى العراق بالاتجاه الذي لا يسمح فيه للمشروع استخدام اكثر من نسبة 20% من هذه العمالة من اجل اعطاء الفرصة امام ايادي العمل المحلية. وان تكون عملية استقدام العمالة الوافدة من قبل مكاتب مجازة رسمية لكي تكون عملية التنظيم والمراقبة والاشراف سهلة من النواحي الامنية والقانونية , ومن الضروري جدا ان تقتصر عملية استخدام العمالة الاجنبية على العمالة التي تمتلك مهارات وخبرات غير متوفرة او شحيحة في الكوادر العراقية , يرافق ذلك رفع نسبة الضرائب على العمالة غير الماهرة لغرض الحد من منافستها للعمالة العراقية.

ط. وضع القوانين والتعليمات التي من شانها تحسين بيئة ممارسة الاعمال وتعزيز سيادة القانون ومعالجة العوائق والعقبات التي تقف عائقا امام النهوض بمؤسسات تتمتع بإمكانيات كبيرة للنمو والاستثمار سواء كان محليا او خارجيا.

ي. اصلاح وتطوير البنية التحتية , كتحسين كفاءة النقل العام والخدمات الاساسية اللازمة لقيام المشاريع الانتاجية والشركات سواء في المدن او الريف , وايجاد مناطق مخدومة تتمتع بامتلاك متطلبات اي استثمار او اي مشاريع اخرى كشبكات الهاتف والمياه والكهرباء لأن البنية التحتية القاصرة تعيق الانتاج بعكس المتطورة التي تكون دائما قادرة على توفير فرص العمل

ك. اعادة تشغيل المشاريع الصناعية المتوقفة عن العمل من خلال توفير متطلبات التشغيل الاساسية كتوفير تسهيلات التمويل وتقديم تسهيلات وحوافز لاستيرادِ المستلزمات الصناعية للمشاريع التي يتم تشغيلها واستثنائها من تعليمات القيود والضوابط الحكومية التي تحول دون ذلك.(الكفري , 2013: 103-106).

ل. وضع برامج حكومية تكون مهمتها الاساسية , توفير فرص العمل للسكان المحليين الذين تقام في مناطقهم مشاريع البنية التحتية على ان تكون مدة التوظيف للسكان المحليين مرتبطة بالمدد الزمنية للمشاريع المنفذة في تلك المناطق, مع الاخذ بعين الاعتبار معدل الاجور التي يجب ان لا تقل عن معدلات الاجور في القطاع العام من اجل امتصاص البطالة المحلية, فهذه المشاريع قادرة على توفير فرص عمل كبيرة للعمالة غير الماهرة او المعطلة عن العمل, ان وضع سياسات توظيف لمثل هذه المشاريع يتناسب اليوم مع توجهات الدولة في اعادة الاعمار فمجالات التوظيف فيها كبيرة وواسعة فقد يتطلب تنفيذ هذه المشاريع مدد زمنية طويلة, كما في مشاريع رفع الانقاض واعادة تدويرها او مشاريع الصرف الصحي وتأهيل شبكة الطاقة الكهربائية , وهذا سوف ينعكس بصورة مباشرة على توظيف امكانيات السكان المحلين بما متوفر لديهم من وسائل نقل والآلات والمعدات وبالتالي توطين العمالة المحلية, ويمكن تطبيق هذه المشاريع في مختلف انحاء العراق التي تعاني من التردي الواضح في مجال مشاريع البنية التحتية.

م. من اجل ان تكون المعلومات المتعلقة بتوفر فرص العمل متاحة لجميع الباحثين عن العمل يلزم ذلك القيام بوضع نظام معلوماتي غير مركزي يربط اماكن التشغيل الاساسية مثل المدن والمناطق الصناعية, وغرف الصناعة والتجارة في مختلف محافظات البلد وكذلك شركات القطاع الخاص, بحيث تكون المهمة الاساسية لهذا النظام هي امتصاص انواع البطالة الاحتكاكية او الموسمية وهذا يحدث من خلال قيام النظام بتقاطع المعلومات بين طالبي العمل في مراكز التشغيل وفقاً لمهاراتهم وبين احتياجات ارباب العمل, وهذه الالية لها دور كبير في تحديد تقديرات عرض العمل والطلب عليه اذ يكون بمقدور اي شركة او منشأة داخلة في هذا النظام وهي بحاجة لعمل اي شخص تطلبه مباشرةً.(اسد, 2019: 30).

2. دور القطاع الخاص في سياسات التشغيل.

بعد تغير النظام السياسي في العراق عام 2003 توجهت الانظار نحو القطاع الخاص ودوره في تغير النظام الاقتصادي القائم ليكون قاطرة النمو والاستقرار الاقتصادي في البلد بدلا من الادمان المزمن على المورد النفطي. وفي هذا السياق انشأت الكثير من المؤسسات واتخذت جملة من الاجراءات لأجل التمهيد الى تحول سلس نحو القطاع الخاص والتصفية التدريجية لمنشآت القطاع العام دون الاضرار بالقوى العاملة فيه, عبر زجهم في مشاريع متوسطة وصغيرة مدعومة حكومياً. ان تطوير مكانة وأداء القطاع الخاص يعتبر قضية

جوهرية يتوجب أن ترتكز عليها السياسات الاقتصادية من خلال تبني استراتيجية مثلى لتطوير القطاع الخاص تعكس الفهم الصحيح والتصور الواضح لآليات وسبل تفعيل دوره في النشاط الاقتصادي.

ان التركيز على القطاع الخاص يبقى من منطلق انه قطاع يتوفر فيه امكانيات كامنة لم تستغل , في ضل تضخم القطاع الحكومي الذي يعكس اتجاه كافة سياسات التشغيل في العراق , التي تشجع التوجه للقطاع الخاص للاستثمار فيه وتوفير فرص العمل وليس القطاع العام ومؤسساته , فلم يصل العراق الى الحد الادنى من الاكتفاء الذاتي من المنتجات السلعية والخدمية التي تمكنه من النهوض بالاقتصاد الوطني والحد من نسب الفقر وقلة فرص التشغيل , فالاعتماد على المنتجات المستوردة وعدم التمكن من التصدير يرفع من العجز التجاري. يعتبر القطاع الخاص شريك اساسي في تحقيق النهوض الاقتصادي إلا ان هذا القطاع يحتاج الى الدعم والتشجيع وتوفير البيئة المناسبة بغرض جذب استثماراته المحلية وتلك التي هاجرت الى دول الجوار بحثا عن البيئة الامنة الامر الذي يتطلب تشجيع القطاع الخاص على تأسيس الشركات ذات الجدوى الاقتصادية. وسيؤدي هذا الى تقليص حجم الاقتصاد غير المنظم الذي هو السمة البارزة من سمات القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي وتفعيل القوانين الاقتصادية التي تشجعه على الاستثمار مثل قانون حماية المنتج المحلي وقانون حماية المستهلك واستكمال كافة التشريعات الداعمة للقطاع الخاص واقتصاد السوق , تشجيع القطاع الخاص المحلي على الاستثمار في القطاعات المولدة لفرص العمل كالزراعة والصناعة والسياحة والسكن... الخ تشجيع الاستثمارات الاجنبية من الدخول الى السوق العراقية من خلال تخفيض القيود على تدفق رؤوس الاموال وتقديم كافة التسهيلات لغرض الاستثمار في القطاعات المولدة لفرص العمل كل هذه الاجراءات والسياسات ستؤدي الى رفع نسبة المساهمة لهذا القطاع في الناتج المحلي وكذلك استيعاب الاعداد الكبيرة من قوة العمل.(عبد الجبار , 2013: 344-357).

ان مشكلة التشغيل وايجاد فرص العمل للشباب العراقي ومواجهة تحديات البطالة يتطلب احداث تغيرات ملموسة في بيئة ممارسة الاعمال , وهذه المهمة تحتاج الى تضافر جهود الدولة والقطاع الخاص , فإصلاح بيئة الاعمال في العراق لا تتعلق فقط بالأمور والاشتراطات والترتيبات الاقتصادية فقط , وانما ترتبط بأمور مؤسسية قيمية وسلوكية وثقافية , فوجود هذه البيئة يعني ايجاد اليات لبناء الثقة بين جميع الاطراف ذات العلاقة وبدون هذه الثقة بين اطراف الانتاج والتشغيل لا يتحقق الامن الاقتصادي لجميع الافراد , ولن يتحرر المستثمر من رعب المخاطرة ولذلك من الصعب تحقيق فرص حقيقية للإنجاز في ضل غياب الايمان بضرورة الايفاء وعلى نحو سريع بجميع الاشتراطات والترتيبات بإرادة اجتماعية وسياسية معلنة وواضحة للجميع , وبهذا الصدد يمكن الاشارة الى جملة من الاجراءات والسياسات التي يمكن ان ينتهجها القطاع الخاص في العراق للحد من مشكلة تشغيل العمالة في العراق والقضاء على البطالة ونتائجها السلبية ومنها :

- الدخول في استثمارات كبيرة الحجم وطويلة الامد وان لا يكون التركز على الاستثمارات قصيرة المدى التي تقوم من اجل اقتناء الفرص السريعة لتحقيق مكاسب اقتصادية سريعة كما على القطاع الخاص التوسع في مختلف الاستثمارات المدروسة وبخاصة ذات الكثافة العالية للتشغيل وتوفير فرص العمل وتوفير بيئة تنظيمية مناسبة لإيجاد الوظائف وفرص العمل مع توفير الاجواء التي تشجع على الثقة والاطمئنان على رؤوس الاموال.(عبد اللطيف, 2011 :34)
- اشراك القطاع الخاص في اعداد سياسات التشغيل وفرص العمل فالقطاع الخاص يعتبر من الشركاء المهمين الذين يؤخذ برأيهم ويجب مشاركتهم عند صياغة واقرار اي سياسات اقتصادية او اجتماعية , وتأتي هذه الاهمية للقطاع الخاص من كونه المشغل الاكبر بعد الحكومة واليوم يعول عليه كثيرا في استيعاب العمالة المحلية في ضل الدعوات التي تنادي بالانسحاب التدريجي للحكومات من هذه المهمة.(منظمة العمل العربية , 2020: 282).
- تحسين شروط وظروف العمل من اجور وساعات عمل وراحة وعطل وخدمات اجتماعية , لان تحقيق مثل هذه الظروف له علاقة كبيرة بتطبيق مكونات سياسات التشغيل وتوفير فرص العمل والحد من البطالة , وهذه السياسات عادة تقوم على هدف جوهري هو ايجاد فرص العمل للباحثين عن العمل واحيانا يوفر السوق فرص العمل , لكن نسبة اشغالها تكون ضعيفة بسبب عدم توفر ظروف العمل المناسبة وعدم وجود بيئة عمل مناسبة تتسم بالاستقرار وتوفير عناصر العمل اللائق , فان الباحثين عن العمل والمتعطلين سيكون لديهم اقبال كبير على هذه الفرص لأشغالها وبالتالي الحد من البطالة , كما ينبغي إلا تكون ظروف العمل المناسبة على حساب انتاجية العامل , اذ يجب ان يكون الاهتمام بشكل متوازي بين جودة ظروف العمل وانتاجية العامل , وهنا يتعين على القطاع الخاص ازالة التباين والاختلاف في المزايا الوظيفية بين ما يقدمه القطاع العام من حماية اجتماعية واستقرار وظيفي واجور مجزية وبين ما يقدمه الطاع الخاص من امتيازات ومكاسب , اذ يفضل الشباب والعاطلون عن العمل الحصول على وظيفية لدى القطاع العام وعليه فإزالة هذه العوائق فان القطاع الخاص يصبح اكثر جاذبية وقبولا من القطاع العام (افتخار , 2021: 4).

ومن اجل تحقيق زيادة فعلية في مساهمة القطاع الخاص في مختلف انشطة البلد الاقتصادية , وبما يجعله رافداً من روافد التنمية الاقتصادية ومحركاً للإداء الاقتصادي , وتقليل الضغط على القطاع العام يلزم ذلك الاخذ بالسياسات التالية.(ورقة الاصلاح البيضاء , 2020 :67-69).

أ. تمويل مشاريع القطاع الخاص من خلال انشاء صندوق مدعوم من الجانب الحكومي والمصارف الخاصة, مع تخصيص جزء من المنح الخارجية , وتطوير بيئة الاستثمار الخارجي.

ب. قيام وزارة المالية بإصدار سندات دعم الاقتصاد العراقي, بالدولار والدينار وبقيمة (5) ترليون دينار قابلة للزيادة وبفائدة مشجعة لكل منهما.

ج. اعادة تشكيل اللجنة العلياء للإقراض في مكتب رئيس الوزراء من اجل تفعيل مبادرة البنك المركزي في دعم القطاع الاهلي.

د. تشجيع المصارف الحكومية والاهلية على منح قروض صغيرة لأصحاب المهن ممن لا يستلم راتباً من الدولة من اجل تطوير امكانياتهم وممارسة مهن جديدة.

ه. توسيع برامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص عبر تشريع قانون الشراكة العام والخاص.

و. تقوية سياسات حماية المنتج والمستهلك عن طريق السيطرة على المنافذ ووضع سياسات ديناميكية للتعرفة على الاستيرادات واجراءات التقييس والسيطرة النوعية.
ز. تشكيل فريق متخصص بمتابعة تنفيذ خطط دعم القطاع الخاص, يتألف من الجهات ذات الصلة وممثلين عن القطاع الخاص وخبراء دوليين وقانونيين, مع تحديد جهة موحدة لجميع اجراءات القطاع الخاص, يرافق ذلك اشراك فرق المتابعة للأعمال التابعة للبنك الدولي من اجل متابعة الاصلاحات والاشراف على تنفيذها.
ح. وضع اجراءات قصيرة وطويلة المدى, تأخذ بنظر الاعتبار ما يصدر عن البنك الدولي من تقارير لسهولة اداء الاعمال من اجل تسهيل عمل القطاع الخاص في مجالات العمل التجاري, مثل الرخصة التجارية وتسجيل الشركات لا مركزياً وفق قاعدة بيانات شاملة والتعامل مع تراخيص البناء وتسجيل الملكية والحصول على الائتمان وحماية المستثمرين وتطبيق العقود والتجارة عبر الحدود.
ط. مراجعة قانون الاستثمار رقم 13 لعام 2006 وكذلك مهام الهيئة الوطنية للاستثمار ونظامها الداخلي بما يمكنها من تطبيق افضل الممارسات العالمية من اجل خلق بيئة جاذبة للاستثمار وتوظيف السيولة الداخلية والاستفادة من الخبرات العالمية في اعادة رسم العملية الاستثمارية.

الاستنتاجات والتوصيات

❖ **الاستنتاجات:**

1. ان سياسات التشغيل في اي دولة تعتبر جزء من سياستها التنموية الاقتصادية والاجتماعية , فلا يصلح الاهتمام بالجوانب المادية فقط دون البشرية , بحكم ان الهدف الرئيس من السياسات التنموية هو توفير ذلك القدر اللازم من سبل العيش الكريم للمواطنين , وذلك يتأتى من خلال توفير فرص العمل عن طريق وضع البرامج الناجحة التي تضمن تكافؤ فرص العمل لجميع العراقيين.
2. ان الزيادة السكانية تشكل تحدياً تنمويا مهما في العراق فالمؤشرات السكانية تشير الى ان عدد سكان العراق قد بلغ 42 مليون في عام 2022 ومن المتوقع ان يصل الى 51 مليون في عام 2030 مع معدل نمو سكاني هو من بين المعدلات الاعلى في العالم ويقدر بـ 2.3% سنويا.
3. ان الحصة النسبية للشباب في تركيب السكان تشكل نسباً مرتفعة حيث ان الفئة العمرية الاقل من 15 سنة شكلت نسبة 40% من مجموع السكان , في حين شكلت الفئة العمرية (15-29) سنة من مجموع السكان نسبة بلغت 27% وهم السكان الشباب حسب التعريف الوطني للسكان في العراق.
4. اختلال و عدم توازن توزيع قوة العمل ضمن القطاعات الاقتصادية الأساسية،في الاقتصاد العراقي إلا وهي قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية والتجارة والفنادق والمطاعم والبناء والتشييد وهذا الاختلال القطاعي لقوة العمل هو اختلال جوهري في بنية الاقتصاد ذاته.

❖ **التوصيات:**

1. طالما ان العراق يشهد مراحل دخول الهبة الديمغرافية فلابد من استثمارها معرفيا ومعلوماتيا وتوسيع مشاركة الشباب في العمل وزيادة معدلات الانتاجية , فاستثمار العراق لنافذته السكانية تساعده في خفض معدلات البطالة والاعالة وتزيد من فرص الاستثمار على مستوى الفرد والمجتمع , ومن ثمة تسريع عجلة التنمية
2. هناك حاجة ماسة لاستحداث هيئة وطنية للتشغيل وتخصيص الموارد البشرية مهمتها الاساسية اصلاح قطاع التوظيف والتأسيس لمنهج يعتمد المتغيرات الديناميكية في سوق العمل من اجل خلق المرونة والسماح بقدر اكبر من انتقال القوى العاملة بين القطاعين العام والخاص عن طريق تقليص فجوة المزايا التفضيلية بين انظمة التأمين العامة والخاصة.
3. من اجل مواجهة تحديات الضغط السكاني والتحديات البنيوية وتوفير امن المواطن لابد من التوجه نحو الاستثمار وبدرجة اكبر نحو المشروعات المبكرة لتوليد فرص العمل , ولا سيما من خلال مشاريع القطاع الخاص كثيفة العمل (الزراعة البناء الانشاءات).
4. اشراك القطاع الخاص في صياغة السياسات الاقتصادية الخاصة بإجراءات سياسات التشغيل بحيث تكون معالجة البطالة احد مؤشرات المشاركة والصياغة للسياسات.

المصادر

اسد, ايهم ,(2019), اختلالات سوق العمل في الاقتصاد السوري وسياسات تصحيحها (2001- 2017) , مركز دمشق للأبحاث والدراسات , دمشق.

الاسكوا , (2020), الاتجاهات الديموغرافية والاجتماعية في الوطن العربي.

افتخار , احمد ، استبيان العمل اللائق ، العراق, 2021،

جباري , عبد الرزاق , (2015) , اثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2012) , رسالة ماجستير , جامعة فرحات عباس , كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير.

عالم , حليمة , (2015) , سياسة التشغيل في الجزائر ودورها في الحد من البطالة (دراسة حالة مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن), رسالة ماجستير , جامعة عبد الحميد بن باديس , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

عبد الجبار ,هناء, العمل غير المهيكل ,تقرير شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية, بيروت , ب ت ,.

عبد اللطيف ,عماد ، الحوار المتمدن ، العدد 3336 ،2011 /4 / 14 .

العكايشي , صاحب نعمه , والجناحي , رائد جواد كاظم , (2016), سياسات التوظيف في العراق للفترة (2003-2012) اشكاليات وتحديات ,مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية , المجلد الرابع عشر , العدد (38).

القرطاس نيوز، احصائيات مخيفة بوثائق رسمية ..كم عدد العمالة الاجنبية بالقطاع النفطي العراقي https://www.elqurtasnews.com/news/57203.

الكفري, صالح,(2013), , وظائف لائقة من اجل العراق , منظمة العمل الدولية.

المجلس الاعلى للسكان , (2015), الوثيقة الوطنية للسياسات السكانية , العراق.

المرسومي , نبيل جعفر (2022) , دور اطراف الانتاج في مواجهة البطالة في العراق , منظمة العمل الدولية.

منظمة العمل الدولية (2021) , تشخيص الاقتصاد غير المنظم في العراق
منظمة العمل العربية ، التقرير العربي السابع حول التشغيل والبطالة في الدول العربية ، 2020,.
النشرة الاحصائية السنوية (2020-2021) , وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء.
الورقة البيضاء , التقرير النهائي لخلية الطوارئ للإصلاح المالي, الجزء الاول (تشرين الاول) 2020.
وزار التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، الموجز الإحصائي للعراق لعام (2018),
Radi, M. I. A. S., & SHTAIWI, Q. K. W. (2021). Challenges of Iraq's Economic Development after 2003: The Reality and Path. Review of International Geographical Education Online, 11.